UN LIBRARY

FEB - 6 1980

A/RES/34/11
28 January 1980

UN/SA COLLECTION



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون
البند ٦١ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/34/824)]

١١٠/٣٤ - تقرير مجلس الاغذية العالمي

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قراراتها (٣٢٠١) (د - ٦) و (٣٢٠٢) (د - ٦) المؤرخين في ١ أيار/ مايو ١٩٧٤ ، والمتضمنين الاعلان وبرنامح العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و (٣٢٨١) (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و (٣٣٦٢) (د - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، وكذلك الى النتائج المتفق عليها التي خلصت اليها اللجنة الجامعة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ١٧٤/٣٢ بشأن بعض جوانب الاغذية والزراعة (١) ،

وان تشير أيضا الى قرارها ٣٣٤٨ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٤ ، والذي انشأت به مجلس الاغذية العالمي ليعمل كجهاز تنسيق يولي اهتماما عاما وموحدا ومستمر للتنسيق والمتابعة الناجحين للسياسات المتعلقة بالانتاج الغذائي ، والتغذية ، والامن الغذائي ، والاتجار بالاغذية ، والمصونة الغذائية ، بالإضافة الى الامور الاخرى المتصلة بذلك ، التي تنتهجها جميع مؤسسات منظومة الامم المتحدة ،

وان تشير كذلك الى برنامح العمل لاستئصال شأفة الجوع وسوء التغذية ، الوارد في بلاغ مانيلا الصادر عن مجلس الاغذية العالمي (٢) ، والذي اعتمده الجمعية العامة في قرارها ٥٢/٣٢ المؤرخ في ٨ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٧ ، والى اعلان المكسيك الصادر عن مجلس الاغذية

(١) أنار A/34/34 (الجزء الثاني) ، الفرع الثاني ، الفقرة ١٨ .

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ١٩

العالمي (٣) ، والذي اعتمده الجمعية في قرارها ١٠/٣٣ المؤرخ في ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ ،

وأن توضع في اعتبارها أحكام قرارها ١٠/٣٣ بشأن تنفيذ المقررات والقرارات والبرامج المتعلقة بالاغذية والتي اعتمدت منذ انعقاد مؤتمر الاغذية العالمي عام ١٩٧٤ ،

وأن تلاحظ من الاسف ببطء ما أحرز من تقدم في حل المشاكل الغذائية الاساسية التي تواجه البلدان النامية ، ولا سيما البلدان ذات الاولوية الغذائية والبلدان النامية الاخرى التي تعاني عجزا كبيرا في الاغذية والتي مازالت الحالة الغذائية فيها في تدهور ، وأن تلاحظ ، في هذا السياق ، من بالغ التلق ، انه لم يتسن بلوغ الهدف المتمثل في تحقيق معدل نمو سنوي قدره ٤ في المائة في قطاع الاغذية والزراعة في البلدان النامية ، وهو الهدف المحدد في الاستراتيجية الانمائية الدولية لحقده الامم المتحدة الانمائي الثاني ، والذي أيده مؤتمر الاغذية العالمي المعقود عام ١٩٧٤ ،

وأن تلاحظ من القلق ما للواردات من الموارد الغذائية من أثر قوى على موازين مدفوعات البلدان النامية المستوردة للاغذية ، ولا سيما أقل البلدان نموا ،

وأن تسلّم بأن المسؤولية عن تنمية انتاج الاغذية والانتاج الزراعي تقع أساسا على عاتق البلدان النامية ذاتها وبأنه يوجد جهد متزايد من جانب البلدان النامية للتصجيل بتنمية قطاعات الاغذية والزراعة فيها ، والتزام متزايد من جانبها بالقيام بذلك ،

وأن تؤكّد من جديد التزامها القوي بالتغلب على الجوع وسوء التغذية في كل مكان ، وبضرورة اتخاذ المزيد من التدابير الدولية ، في هذا الصدد ، لتحسين انتاج وتوزيع الاغذية ،

وأن تأخذ في اعتبارها الاجزاء ذات الصلة بالموضوع من اعلان المبادئ وبرنامجه العملي اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية (٤) ،

وأن تحترع عن بالغ قلقها لكون جزء كبير من الموارد العالمية ، المادية والبشرية ، لا يزال يوجه الى التسلخ مما يحدث أثرا ضارا بالامن الدولي وبالجهود الرامية الى اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، بما في ذلك حل المشاكل الغذائية ، وأن تهيب بالحكومات أن تتخذ تدابير فعالة في ميدان نزع السلاح الحقيقي تؤدي الى زيادة امكانيات تخصيص الموارد التي تستخدم حاليا في الاغراض العسكرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، لا سيما تنمية البلدان النامية ، والنهوض بالاحوال الغذائية فيها ،

(٣) المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ١٩ (A/33/19 و Corr.1) ، الجزء الاول ، الفقرة ١ .

(٤) أنظر تقرير المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، روما ، ١٢ - ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٩ (WCARRD/REP) ؛ وقد أُحيل التقرير الى اعضاء الجمعية العامة بمذكرة من الامين العام (A/34/485) .

وقد نظرت في تقرير مجلس الاغذية العالمي عن اعمال دورته الوزارية الخامسة، المعقودة في أوتواوا في الفترة من ٢ الى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ (٥) ،

- ١ - تحريز عن تقديرها وشكرها لحكومة وشعب كندا على ما قدمه من تسهيلات ممتازة وكرم ضيافة لمجلس الاغذية العالمي في دورته الوزارية الخامسة ؛
- ٢ - تعديل علما مع الارتياح بالنتيجة المتفق عليها بشأن الاغذية والزراعة ، التي تم التوصل اليها في الدورة الثانية للجنة الهامسة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ١٧٤/٣٢ (١) ، والتي شكلت مدخلا لاما لاعمال مجلس الاغذية العالمي في دورته الوزارية الخامسة ؛
- ٣ - تعديل علما مع الارتياح بتقرير مجلس الاغذية العالمي عن اعمال دورته الوزارية الخامسة (٥) ؛

٤ - تحديد علما بمفهوم استراتيجيات القطاعات الغذائية الذي انبثق عن مشاورات مجلس الاغذية العالمي ، وتدعو المجلس الى أن يولي هذه المسألة مزيدا من البحث ، مع المراعاة الواجبة لمبدأ الاحترام التام للخطط والاولويات الانمائية للبلدان النامية بغية تمكين البلدان المهتمة بالامر ، لاسيما البلدان النامية التي تعاني عجزا في الاغذية ، من النظر في مدى استصواب أو عدم استصواب اعتماد استراتيجيات غذائية في اطار برامجها الانمائية الوطنية ، والى أن يقدم تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين ، وترى انه ينبغي لوكالات المساعدة الانمائية سواء كانت وطنية أم دولية ، ألا تحصل من اعداد استراتيجيات غذائية وطنية شرطا لتقديم المساعدة الانمائية ؛

٥ - تحث بقوة البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات الدولية وغيرها من الجهات القادرة على توفير مساعدات انمائية ، على أن تزيد ، زيادة كبيرة ، المساعدة التي تقدمها بشروط تساهلية الى القطاع الغذائي حتى يتيسر للبلدان النامية بلوغ الرقم المستهدف المتفق عليه لمعدل النمو السنوي للانتاج الزراعي وقدره ٤ في المائة ، الذي يقدر عنصر المساعدة الخارجية اللازم له بمبلغ ٨ ٣٠٠ مليون دولار بالاضافة الى ٦ ٥٠٠ مليون دولار بشروط تساهلية ، بأسمار ١٩٧٥ ، كما جاء في برنامج الحمل لاستئصال شأفة الجوع وسوء التغذية الوارد في بلاغ مانيلا الصادر عن مجلس الاغذية العالمي (٢) ؛

٦ - تعهد كذلك على أن يتم ، ان امكن ، بلوغ هذا الهدف بحلول نهاية عام ١٩٨٠ ، مع مراعاة ما يبساور المجتمع الدولي ككل من قلق عميق ازاء طابعه الملح ؛

٧ - تؤيد دعوة مجلس الاغذية العالمي الى تحقيق قدر أكبر من الانصاف في توزيع الاغذية عن طريق تدابير اكثر مباشرة وتنفيذ الحكومات ، وتشدد على الحاجة الى اتخاذ تدابير داعمة من قبل الحكومات كافة ، مع ايلاء المراعاة الواجبة للسياسات المتبعة وللظروف السائدة فسي كل بلد من البلدان ؛

(٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٩

(A/34/19)

٨ - تدليبات الى الحكومات وجميع الابعهزة والمؤسسات والهههئات المناسبه الءاءلة فسه منظمه الامم المءءءه ، وفهههها من المنظماء الءءولفه ، والمجمءع الءءولف ككالف ، أن ءءطه فسه سفااساءها وبرامبهها واعمالها أولوفه بعء عالفه لاسءءصال الجموع وسوء الءءذفه فف كل مكان من العالم ؛

٩ - ءءء جمفء الحكوماء الءه لم ءوافق بعء على ابرام اءفاقه جمءهءه للمعمونه الخءاءفه من اءهل ءأمفن ءء اءنى مءلق لءءفق المساعءه لا فقل عن عشهه ملاءفن طفن ، ءءى فسه أوقاء ارءءاف الاسءمار ونقص الاءذفه ، على اعاءه النظار فف موقفهها ، وءءء على فءل كل جمهء مكن لءهفءه مءهرففن جمء وزهاءه الءزاماء المءهرففن القاءفن ، كف فءسنى فءلك ابرام اءفاقه جمءهءه للمعمونه الخءاءفه ءون ابطاء ، فف موءء لا فءءاوزأى ءال من الاءوال منءصف عام ١٩٨٠ ، وءون انءظار ابرام اءفاق ءءولف بشأن الءفوب ؛

١٠ - ءءء جمفء البلءان ، ولا سفما البلءان المءءءه النمو الءه لم ءسهم بعء فسه ءلك ، على أن ءفلخ ، على الفور ، الرقم المسءهءف للاءءفاطه الءءولف للءوارء والبالسءن ٥٠٠ وأن ءنظر فف زفاءه اسءءابه لءنامف اءءفااءاء الءوارء ؛

١١ - ءءء البلءان المءهرفه الءقلفءه والبلءان الءه ءسمن لها أوضاعها بأن ءفصل ءلك على أن ءوفر معمونه فءافه اضاففه للبلءان النامفه لءساعءها فف اقامه اءءفاطفاء فءافهة وءنففه ؛

١٢ - ءءلب بقوه الى البلءان المءهرفه أن ءبذل قصاراها للمءافءه على القفمه الخءافه لما ءءءه من معمونات فءافه ، بما فف ءلك عنصر البروءفن ؛

١٣ - ءءلب الى البلءان المءهرفه الءقلفءه والبلءان الءه ءسمن لها أوضاعها بفأن ءفصل ءلك ، أن ءءء ، بالنظر الى ءءابه البلءان النامفه المءزفءه الى المءءلاء الزراعه وءزافء ءكالفف هءه المءءلاء ، الى زفاءه مساعءاءها المءءلقة بالمءءلاء الزراعه ، وءاصة الاءمءه ، بالسبل المناسبه الءنائفه و/أو المءءءه الاطراف ، ولا سفما المشروع الءءولف لءورفء الاءمءه الءاب لمنظمه الامم المءءهءه للاءذفه والزراعه (٦) ، والى ءءفم ءبرعاء كبفره ففضا الى برنامء ءءسفن وءطوفر البءور وبرنامء ءءمل لمنع الخسائر الخءافه الءابفن لمنظمه الاءذفه والزراعه ، بففه ءءقق مسءوى الءموفل المءفق طفه والبالف ٢٠ مفلون ءولار لءل منهنما ؛

١٤ - ءوصف بأن ءنظر منظامه الامم المءءهءه للاءذفه والزراعه والبلك الءءولف والمصصارف الانمافه الاقلففه فف ابراء ءقففم منهنجب للءءابه الى ءءسفن المهفاكل الاءاسفه للامن الفءافف على الصعفء الءءلفف بفففء فكون ءلك أساسا ءقوم علفه جمهوء اسءءمارفه كبفره فف البلءان النامفه الءه ءءلب ءلك المساعءه ؛

(٦) أقره مجلس منظمه الامم المءءهءه للاءذفه والزراعه فف قراره ٦٣/١ المؤن فسه ١٩ ءموز/فولفه ١٩٢٤ (أنار منظمه الامم المءءهءه للاءذفه والزراعه ، ءقرر مجلس منظمه الاءذفه والزراعه ، الءوره الءالفه والسءون ، الفقرة ٢٦) .

١٥ - تدعو صندوق النقد الدولي الى النظر ، في سياق تسهيلات التمويل ، في توفير دعم اضافي لموازن المدفوعات من اجل مواجئة الارتفاع في تكاليف الواردات الغذائية للبلدان المنخفضة الدخل التي تعاني عجزا في الاغذية ؛

١٦ - تلاحظ مع بالغ القلق انه لم يتحقق سوى تقدم محدود في سبيل حل مشاكل التجارة الدولية في المنتجات الزراعية ، القائمة منذ امد طويل والتي تؤثر اثرا ضارا في الصادرات ، لا سيما صادرات البلدان النامية ، والتي من شأن حلها أن يسهم اسهاما هاما في تحسين الانتاج الغذائي العام في العالم ؛

١٧ - تدعو الى اتخاذ تدابير عاجلة في مختلف معازل التفاوت للمضي الى اقرار وتنفيذ مقترحات من شأنها أن تؤدي الى تخفيض وازالة الحواجز التي تعترض الاتجار بالمنتجات الزراعية ، لا سيما فيما يتعلق بثلث المنتجات ذات الهمية التصديرية للبلدان النامية وأن تيسر بالتالي ، في جملة امور ، ايجاد انماط للانتاج أكثر نفاة ؛

١٨ - تحث البلدان المتقدمة النمو على بذل قصارى جهدها لتكثيف قطاعات اقتصاداتها الزراعية والصناعية التي تتطلب حماية ضد صادرات البلدان النامية ، لكي تيسر بذلك امكانية الوصول الى اسواق المنتجات الغذائية والزراعية ؛

١٩ - توصي بتوسيع نطاق نظام الافضليات المعمم ليشمل مجموعة أكبر من المنتجات المجهزة وشبه المجهزة ، بما في ذلك السلع الزراعية كلما أمكن ذلك ، وكذلك بتوسيع نطاق شبكة المعلومات المتعلقة باستخدام نظام الافضليات المعمم ، الذي يوفر المساعدة التقنية - بما في ذلك المساعدة في ميادين البحث والتنمية والتسويق - ويحسنها لتمكين البلدان النامية من الاستفادة من هذه الافضليات استفادة تامة ؛

٢٠ - توصي بأن يواصل مجلس الاغذية العالمي ، وفقا لولايته ، ايلاء اهتمام لأثر تجارة الاغذية على مستويات انتاج الاغذية في العالم ، لا سيما فيما يتصل باقتصادات البلدان النامية ، وذلك باستخدام الحدغلات الضرورية التي ينبغي أن توفرها هيئات ومؤسسات منظومة الامم المتحدة اقصى استخدام ممكن ؛

٢١ - توصي بأن تتخذ جميع الدول الاعضاء والمنظمات الدولية المعنية خطوات مناسبة لتنفيذ خطة العمل ذات النقاط الخمس المتعلقة بالا من الخدائي العالمي التي وافق عليها مجلس منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، في دورته الخامسة والسبعين ، والتي أيدتها مجلس الاغذية العالمي في دورته الوزارية الخامسة (٧) ، باعتبارها ، في المقام الاول ، تدبيرا مؤقتا الى أن يتم ابرام اتفاق دولي جديد للهبوب .

الجلسة العامة ١٠٤

١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩

(٧) أنشأ الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٩

(A/34/19) ، الجزء الاول ، الفقرة ٢٧ (د) ، والجزء الثاني ، الفقرة ٦٥ .